الأمم المتحدة E/CN.15/2012/L.1/Add.1

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
23 April 2012
Arabic
Original: English

**لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية**
**الدورة الحادية والعشرون**
فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

## مشروع التقرير

المقرِّر: مارتن **كريمر** (النمسا)

**إضافة**

## مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أثناء جلستيها الأولى والثانية، المعقودتين في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في البند ٣ من جدول الأعمال، الذي عنوانه:

"مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

"(أ) عمل الفريق العامل المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ووضعه المالي؛

"(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية."

٢- وكان معروضاً على اللجنة للنظر في هذا البند ما يلي:

240412 V.12-52746 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(أ) مذكرة من الأمانة عن تنفيذ القرارات والمقرَّرات التي اتُّخذت خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية والتي طُلب فيها من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة اتخاذ إجراءات (E/CN.15/2012/2)؛

(ب) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (E/CN.7/2012/3-E/CN.15/2012/3)؛

(ج) مذكرة من الأمين العام تتضمن تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2012/4)؛

(د) مذكرة من الأمين العام تتضمَّن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (E/CN.7/2012/6-E/CN.15/2012/6)؛

(هـ) مذكرة من الأمانة عن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ووضعه المالي (E/CN.7/2012/12-E/CN.15/2012/12)؛

(و) مذكرة من الأمين العام عن ترشيح عضوين لمجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2012/23)؛

(ز) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الجزء الثاني، الخطة البرنامجية لفترة السنتين، البرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدِّرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية ((A/67/6 (Prog. 13).

٣- وفي الجلسة الثانية للجنة، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ألقى مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، التابع للمكتب، كلمة استهلالية، كما ألقى كلمةً استهلاليةً ممثلُ إسبانيا، بصفته أحد الرئيسين المتشاركين في رئاسة الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة.

٤- وتكلَّم ممثلو تايلند وكندا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وتكلَّم أيضاً المراقبان عن جمهورية كوريا والنرويج.

## ألف- المداولات

٥- رحَّبت عدة وفود بعمل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ووضعه المالي، وأعربت عن تقديرها لعمل

الرئيسين المتشاركين. وأحاطت اللجنة علماً بانتخاب السيدة ماريا أوبينكا لاوسه (نيجيريا)، أثناء اجتماع اللجنة ما بين الدورات، الذي عُقد في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، لتحلَّ محلَّ السيدة طاوس فروخي (الجزائر) كأحد الرئيسين المتشاركين. ورئي أنَّ الفريق العامل هو آلية مفيدة للحوار وتبادل المعلومات بصورة غير رسمية، مما يعزِّز الشفافية والمساءلة. وشُدِّد أيضاً على أهمية وجود هيئات حكومية دولية مكلفة بتوفير إرشادات بشأن المسائل الإدارية والمالية ومسائل الإدارة الاستراتيجية.

٦- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم لعمل المكتب في مجال تنفيذ برامجه الإقليمية والمواضيعية ومواصلة تطوير تلك البرامج. ورحَّبت الوفود أيضاً بما أحرزته وحدة التقييم المستقلة، التابعة للمكتب، من تقدم صوب إرساء ثقافة تقييم داخل المكتب. وشُدِّد على أهمية اتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج ووجود قدر وافٍ من التقييم والرصد والإبلاغ، بصفتها وسائل لزيادة الشفافية وبناء الثقة في أوساط الجهات المانحة، بغية زيادة الدعم المالي.

٧- وشُدِّد على أهمية التعاون بين الوكالات والعمل "كأمم متحدة واحدة". كما رحَّب عدة متكلمين بزيادة تركيز المكتب على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وبالتزامه بإدماج مسائل حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في عمله البرنامجي.

٨- وأشارت عدة وفود إلى استراتيجية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وعلق أحد الوفود على الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فذكر أنه ينبغي للمكتب أن يواصل تركيزه على مواطن قوته الأساسية، التي أُبينَت في الإطار الاستراتيجي المقترح، وشُدِّد في الوقت نفسه على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة منع الجريمة. وسلَّمت عدة وفود بأهمية تحديد أولويات عمل المكتب، وشدَّدت في هذا الشأن على دور اللجنة في استبانة تلك الأولويات.

٩- وذكرت عدة وفود أنَّ المكتب قد أصبح "ضحية لنجاحه"، وأعربت عن قلقها بشأن وضعه المالي، وخصوصاً بالنظر إلى انعدام إمكانية التنبؤ بالتبرعات وتدني نسبة الموارد العامة الغرض في مجمل ميزانية المكتب. وأبرز المتكلمون ضرورة وجود تمويل وافٍ وقابل للتنبؤ ومستدام، كما أعربوا عن تطلعهم إلى صوغ استراتيجية لجمع الأموال. وشملت الاقتراحات المتعلقة بالتحسينات المحتملة زيادة الموارد الآتية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، واتباع الجهات المانحة أسلوب التخصيص الليِّن، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والدعم الذي يقدِّمه، والتزام المكتب بعدم قبول التبرعات الإضافية إلا على أساس النسبة المعيارية لتكاليف دعم البرنامج، البالغة ١٣ في المائة.

## باء- الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٠- أقرَّت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، مشروع مقرَّر بشأن التعيينات في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، لكي يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، الباب جيم، مشروع المقرَّر [...].)

١١- وفي الجلسة ذاتها، قرَّرت اللجنة أن تحيل تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة لعام ٢٠١١ (انظر E/CN.15/2012/4) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً للفقرة ٣ (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد، المرفق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٥٦.